ElQarar Journal for Refereed Scientific Research | Issue 8, Vol 3, Year 1 | August 2024
ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الإصلاحات الضرورية على طريق تطوير النظام السياسي اللبناني

إعداد: الباحثة / رولا ريشوني

طالبة دكتوراه في الحقوق

rolaraychouni1982@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2024/7/1	تاريخ القبول: 2024/7/4	تاريخ النشر: 2024/8/15

للاقتباس: ريشوني، رولا، الإصلاحات الضرورية على طريق تطوير النظام السياسي، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة، المجلد الثالث، العدد 8، 2024، ص-ص 671-694.

ملخص

يتناول هذا البحث الوضع الراهن في لبنان، وضرورة إجراء إصلاحات شاملة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُسلط الضوء على أهمية حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، وضرورة تعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة لتعزيز الثقة العامة وتحقيق التنمية المستدامة. يشدد البحث على أهمية إصلاح النظام القضائي لتحقيق المساواة القانونية وتعزيز سيادة القانون، وضرورة تحديث القوانين والتشريعات لضمان حقوق المواطنين وتحفيز النمو الاقتصادي. يُسلط البحث الضوء أيضًا على أهمية التعاون والتنسيق بين السلطات اللبنانية والمجتمع الدولي لدعم وتمويل الإصلاحات اللازمة، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. ينصح البحث بتعزيز

0009-0006-8488-5433

الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد، وتعزيز دور المؤسسات الديمقراطية في بناء مستقبل مزدهر للبنان.

كلمات مفتاحية: إصلاحات سياسية– حقوق وحريات – تنمية مستدامة– تعاون دولي

Abstract

This research addresses the current situation in Lebanon, and the necessity of carrying out comprehensive reforms in various political, economic and social aspects. It highlights the importance of protecting the basic rights and freedoms of citizens, including civil and political rights, and the need to enhance transparency and integrity in public administration to enhance public confidence and achieve sustainable development. The research stresses the importance of reforming the judicial system to achieve legal equality and strengthen the rule of law, and the necessity of updating laws and legislation to guarantee the rights of citizens and stimulate economic growth. The research also highlights the importance of cooperation and coordination between the Lebanese authorities and the international community to support and finance the necessary reforms and achieve political and economic stability in the country. The research recommends strengthening good governance, fighting corruption, and strengthening the role of democratic institutions in building a prosperous future for Lebanon.

Keywords: political reforms – rights and freedoms – sustainable development – international cooperation

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

مقدمة

تتعدد أوجه الخلل في النظام السياسي اللبناني، مما يستدعي تحركاً فورياً وحاسماً لمعالجتها عبر رسم سياسات إصلاحية عاجلة، خاصة في ظل التقدم الضئيل نحو تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات. ورغم أن الجانب القانوني يعتبر الأكثر إلحاحاً لإنقاذ الدولة ونظامها، فإن هناك إصلاحات أخرى تتطلب التحرك، مثل الجوانب الأمنية والخارجية، بالإضافة إلى المشكلات الخطيرة في الاقتصاد اللبناني وأزمة الديمغرافيا الناتجة عن اللجوء السوري.

في مجال الإصلاح الأمني، يُعدّ انعدام الأمن السائد في البلاد دليلاً على تقاعس السلطات المختصة في أداء واجبها بشكل كامل. وذلك بشكل خاص بعد تسلم القوى العسكرية والأمنية مسؤولية الأمن عقب الانسحاب السوري من لبنان عام 2005، حيث كان السوريون يضطلعون بجزء من الترتيبات الأمنية ويشرفون على تشكيل الأجهزة الأمنية في البلاد بعد الحرب الأهلية. ففي عام 2007، استطاع الجيش الفصل بين القوى السياسية المتحاربة خلال مصادمات متقطعة عديدة، لكن الاشتباك المسلح الطويل مع مسلحين في مخيم نهر البارد في العام نفسه، أظهر ضعف تجهيزات الجيش وهشاشة تجانسه العقائدي بسبب التركيبة السوسيولوجية والطائفية المتفجرة التي تعكس حالة المجتمع اللبناني نفسه.[1]

لذلك، فإن الجيش اللبناني مطالب بإعادة تنظيم نفسه وتوفير الدعم اللازم لهذا الغرض، خصوصاً وأنه وجد نفسه بعد حرب تموز 2006 مسؤولاً عن منطقة الجنوب الذي كان قد غاب عنها مدة لا تقل عن أربعة عقود. إضافة إلى ذلك، فإن ما جرى في مخيم نهر البارد أثار تساؤلات حول قدرة الجيش على مراقبة حدود البلاد، وأعاد طرح مسألة منع الجيش والقوى الأمنية اللبنانية من التدخل في الشؤون الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية.

حتى الآن، لم يتم تقديم مساعدات ملموسة للجيش رغم مطالبته بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة،

(1)- كرم كرم وكيريام كاتوس، لبنان الطائف بحاجةٍ الى إصلاح، مبادرة الإصلاح العربي، 2009، ص18.

0009-0006-8488-5433

مثل القرارين 1559 [1] و1701 [2]، تبقى موارد الجيش الفعلية موضوعاً مثيراً للجدل، رغم الدعوات المستمرة لنزع أسلحة الميليشيات ورغم وصول قائدين للجيش إلى سدة الرئاسة في فترة ما بعد الحرب. إن تعزيز قدرات الجيش اللبناني يتطلب دعماً مادياً وتقنياً مستداماً، وتعاوناً دولياً يضمن تطبيق القرارات الدولية ومساعدة الجيش في مراقبة الحدود والتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية والخارجية.

من جهة أخرى، تشكل العلاقات الخارجية للبنان موضوعاً آخر من مواضيع الانقسام اللبناني، الذي لا يقتصر على الجانب السياسي والخلاف حول تفاصيل الوضع الأمني والدفاعي، بل يمتد ليطال العلاقات الخارجية الرسمية للبلاد. الإدارة الرسمية المختصة بالشؤون الخارجية غير قادرة بمفردها على اتخاذ القرارات المرتبطة بتوجهات لبنان الخارجية. فالقرارات في هذا المجال يتم اتخاذها من قبل السياسيين، بمن فيهم أولئك الذين ليسوا جزءاً من الحكومة، مما يعني أن أجهزة الوزارة لا تلعب دوراً فعلياً في صياغة السياسة الخارجية. والسبب في ذلك هو الانقسام الحاد داخل المجتمع السياسي اللبناني بشأن الاستراتيجية الخارجية.

هذا الانقسام يعوق تبني سياسات خارجية موحدة وفعالة، ويجعل لبنان عرضة للضغوط والتأثيرات الخارجية المتباينة، مما ينعكس سلباً على الاستقرار الداخلي للبلاد. لتحقيق استقرار أكبر على الصعيد الخارجي، يحتاج لبنان إلى بناء توافق داخلي حول استراتيجية خارجية موحدة، وتعزيز دور المؤسسات الرسمية المختصة بالشؤون الخارجية في صنع القرار، بعيداً عن التجاذبات السياسية والانقسامات الداخلية.

بناءً على ذلك، يجب أن تعتمد السياسة الخارجية للبنان على دراساتٍ وعمل الخبراء، مع تحضير الحكومة لخططٍ تقنية للتعامل مع الملفات الخارجية الشائكة بعيداً عن المناكفات السياسية والحسابات الضيقة لهذا الحزب أو ذاك. هذا النهج يمهد للتعامل مع الملفات الخارجية للبنان وفق المصالح الوطنية، مثل استكمال ترسيم الحدود البرية والبحرية، ووضعية مزارع

(1)- أصدره مجلس الأمن في 2 أيلول 2004،»ويطلب بشكل صارمٍ من كل القوى الأجنبية المتواجدة الانسحاب من الأرضي اللبنانية».

(2)- أصدره مجلس الأمن في 11 آب، ينادي بإيقاف كل الأعمال العدائية، «ولا يطالب بنزع سلاح حزب الله بالقوة على الرغم من تعزيز تواجد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان.

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

شبعا وتلال كفرشوبا، والثروة النفطية والغازية في المياه الإقليمية اللبنانية.

1. أهمية الموضوع:

يُظهر الاستحقاق السياسي والاجتماعي في لبنان أهمية كبيرة للموضوع. فالإصلاحات السياسية والإدارية لها القدرة على تعزيز الشفافية، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحفيز التنمية الاقتصادية. كما أن تحسين النظام القضائي يعزز العدالة ويضمن حماية حقوق الأفراد والمؤسسات. في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة، فإن تحقيق الإصلاحات المطلوبة يمثل خطوة ضرورية نحو بناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا للبنان وشعبه.

2. الإشكالية:

تتمثل أهمية الموضوع في العديد من الجوانب، أولها تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم، وتحسين الثقة بين المواطنين والسلطات الحاكمة. كما تتعلق المشكلة بتحقيق التوازن بين الطوائف المختلفة في لبنان وتجاوز التوترات السياسية الدائمة، وضمان مشاركة جميع الفئات في الحياة السياسية والاقتصادية بمنتهى العدالة والمساواة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي له أثر مباشر على استقرار المنطقة بأسرها، وبالتالي يتعين على السلطات اللبنانية اتخاذ الإصلاحات اللازمة للتغلب على التحديات الحالية وبناء مستقبل مزدهر للبلاد.

3. الفرضيات

1. الفرضية الأولى: تبين أن هناك اتفاقاً على ضرورة إصلاح النظام السياسي في لبنان لتحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

2. الفرضية الثانية: توضح أن الإصلاحات الدستورية والإدارية ضرورية لتحقيق الشفافية والعدالة في الحكم وتعزيز دور المؤسسات الديمقراطية.

3. الفرضية الثالثة: تشير إلى أن الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها يعد أساساً لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع اللبناني.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفصل الأول: إصلاح النظام الاقتصادي والمالي

لا تقتصر أزمات لبنان على الجانب السياسي فحسب، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، مما يجعل من الصعب على البلاد أن تتجنب مختلف أنواع الأزمات. يعتبر البعض أن النظامين السياسي والاقتصادي في لبنان يشبهان الأنظمة المتخلفة عن ركب الحضارة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، بل إنهما يسهمان في خلق حالة دائمة من عدم الاستقرار والتدهور المستمر في القطاعات الإنتاجية للدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المنتجة وهجرة الشباب إلى الخارج[1].

في المرحلة الحالية، تظهر مطالعة التطورات الطارئة للمجتمع اللبناني أن الأزمة اللبنانية في جوهرها تعود لجذورها السياسية، حيث تفتقد البلاد الحوكمة الرشيدة والسياسات الاقتصادية العاقلة. من جهة، يعود ذلك إلى سعي الأطراف المعنية منذ تأسيس لبنان إلى استدعاء قوى إقليمية ودولية للتدخل عن طريق الرعاية والتمويل. أما في الجانب الاقتصادي والمالي، فإن الأزمة تتضمن مشاكل بنيوية وفساداً أدى إلى سقوط لبنان في مديونية تعتبر من بين الأعلى في العالم، مع قطاع مصرفي ترهل وزادت هشاشته حتى انهار. تراكمت الممارسات الاقتصادية الخاطئة حتى انفجرت في العام 2015، واتضح من تعاطي القوى السياسية مع الأزمة المندلعة آنذاك أنها تلتقي على إجهاض أي تحرك مطلبي وشعبي، والتمسك بالصيغة القائمة رغم الاختلاف على قواعد اللعبة السياسية المصلحية.

في السياسة النقدية والمصرفية في لبنان، كان سعر صرف الدولار خلال فترة ما قبل الحرب وأثناءه يتأرجح بحسب حركة السوق دون تثبيته رسمياً. كان سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار يستقر ما بين 800 إلى 1000 ليرة للدولار الواحد في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. لكن بدأ السعر ينهار بوتيرة سريعة، وصل إلى 2800 ليرة للدولار الواحد، ثم عاد السعر إلى 1800 في آخر 1992.

(1)– بسام حمود، الأزمة اللبنانية كيانية أم سياسية؟، مجلة أوراق ثقافية.

0009-0006-8488-5433

مصرف لبنان المركزي تدخل في السوق بطريقة غير مألوفة، حيث قام بشراء كميات كبيرة من الدولارات لمنع ارتفاع سعر الصرف والحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية. هذا الإجراء أدى إلى تثبيت سعر الصرف تماماً تجاه الدولار منذ نهاية عام 1992، حيث أصبح السعر ثابتاً دون تقلبات، ومصرف لبنان بدأ يدير سوق الصرف بالتدخل المستمر بدلاً من ترك السوق يتحكم في تحديد سعر الصرف كما كان الحال قبل الحرب.

أكمل مصرف لبنان سياسة تثبيت سعر الدولار عبر عملية «دولرة" السوق المالي اللبناني، وذلك من خلال فرض احتياطات إلزامية على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية، بينما أعفى الودائع المحررة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى من هذه الاحتياطات. كما نظمت غرفة مقاصة للشيكات بالدولار، مما سهل استخدام الدولار في المدفوعات الداخلية. وصادق مجلس النواب على قوانين تشتمل على مبالغ مالية محررة بالدولار بدلاً من العملة الوطنية. وأصبحت جميع الوزارات تقبل فواتير الموردين للسلع والخدمات بالدولار الأميركي بدلاً من العملة الوطنية.

مع تثبيت سعر الصرف تجاه الدولار، أصبحت التسهيلات المصرفية كلها بالدولار. اعتاد اللبناني على فتح حسابين في المصرف، أحدهما بالليرة اللبنانية للاستفادة من الفوائد العالية والآخر بالدولار للاستخدام في المعاملات اليومية. ومن السلبيات التي نتجت عن هذا النظام، أنه دفع بعض المستثمرين إلى الاقتراض بالدولار من الجهاز المصرفي لشراء سندات خزينة بالليرة اللبنانية، استفادة من الفارق الكبير في الفائدة بين العملتين، والذي وصل في بعض الأحيان إلى 30%.

معروف دائماً ارتفاع معدل البطالة في لبنان، ويرجع ذلك أساساً إلى التهجير غير المنظم من الأرياف إلى المدن، دون توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين. الحكومات المتعاقبة في لبنان لم تتخذ إجراءات فعالة لوقف هذا التوجه نحو العواصم والمدن الكبرى. كما يُلاحظ أن 80% من سكان لبنان يتركزون على الشاطئ البحري والمدن الكبرى،

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وهذا يُعد خللاً كبيراً في الهيكل الاقتصادي ويشكل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى البنية التحتية والحفاظ على البيئة والمرافق السياحية الرئيسية.

بعض السلوكيات اللبنانية تسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد بشكل دوري. فمن ضمن هذه السلوكيات، ذهنية الاعتماد على تحويلات المغتربين إلى أقاربهم في لبنان، التي تُعتبر بديلاً جزئياً للمداخيل الناتجة عن النشاطات الزراعية والحرفية التي شهدت تراجعاً كبيراً. ومع ذلك، يعتاد بعض الأفراد اللبنانيين على الاعتماد على هذه التحويلات دون القيام بأي عمل منتج.

وتزيد الأزمة عندما يتوجه الاعتماد اللبناني الرسمي على الظروف الإقليمية لتأمين موارد مالية للبلاد، سواء من خلال مؤتمرات دولية للدول المانحة أو عبر قروض ومنح، التي تكون متاحة في بعض الأحيان وتتقطع في أحيان أخرى.

وتقتصر الفعاليات الاقتصادية الرئيسية في لبنان على الكبار في مجال التجارة وأصحاب المصارف والأفراد ذوي الأرصدة المالية الكبيرة والعقارات. ويعتاد هؤلاء الأشخاص على الاعتماد على التطورات الإقليمية لدعم الاقتصاد اللبناني، مثل استفادتهم من فترات الازدهار النفطي في دول الخليج العربي والعمل في الدول النفطية، وهذه السياسة استمرت حتى بعد انتهاء الحرب.

خلال فترة الحرب الأهلية في لبنان، شهد الاقتصاد تدهورًا كبيرًا لا يزال يؤثر في الوضع الاقتصادي حتى اليوم، بينما كانت الاقتصادات العربية المجاورة تنمو وتتطور بوتيرة سريعة. فتلك الحرب التي استمرت لمدة 15 عاماً أدت إلى خسارة الدولة لجزء كبير من مواردها الضريبية وزيادة مستوى ديونها.

كما تسببت الحرب في نزوح كبير للسكان والكفاءات، مما أثر سلبًا على القدرات البشرية والمهارات الفنية والمهنية، وتأخر لبنان عن مواكبة التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات.

0009-0006-8488-5433

وقد تعرضت البنية التحتية والقدرات الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية للتدمير نتيجة للأعمال الحربية والنهب المنظم من قبل الميليشيات المتناحرة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت الممتلكات الخاصة والبنى التحتية السكنية لدمار كبير، مما أثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد بشكل عام.

الوضع الاقتصادي في لبنان يعيش حالياً أزمة خانقة لم تشهدها البلاد من قبل، حيث تسببت الأزمة الاقتصادية الحادة، وتدهور قيمة الليرة اللبنانية بشكل كبير، والتضخم المتزايد الذي تجاوز الثلاثة أضعاف، في تأثير كبير على حياة الناس. وقد زادت الأمور سوءًا بزيادة كبيرة في المعروض النقدي، وإصدار سلسلة من التعاميم المتشابكة من قبل مصرف لبنان، مما فتح المجال أمام تقلبات كبيرة في أسعار الصرف والمضاربات في السوق المالية. يُعتبر الوضع الحالي من بين أسوأ الأزمات التي تعرض لها اقتصاد لبنان، حيث لم يشهد البلد أزمة مماثلة من قبل. فجميع الأزمات السابقة، سواء كانت الحرب الأهلية الطويلة والانهيار النقدي الذي نجم عنها، أو الأزمة العالمية عام 2008، لم تكن لها أثر مشابه للانهيار الذي يمر به الاقتصاد اللبناني حاليًا، إذ تزايدت الصعوبات بسبب تشابك السياسات الداخلية والإقليمية، وأزمات الدول المجاورة، والفساد المستشري والمحاصصة في لبنان. وكل ذلك تزامن مع عدم وجود خطة فعّالة للتعامل مع الأزمة تكون على قدر الوضع الراهن.[1]

تبدأ ملامح الانهيار الاقتصادي في لبنان كانت واضحة بين عامي 2016 و2017، حيث شهدت البلاد أزمة سياسية أدت إلى الفراغ الرئاسي وعدم استقرار الحكومة. في ذلك الوقت، كانت حكومة لبنان بحاجة ماسة لتقليص الإنفاق، لكنها اتخذت خطوة مالية خطيرة بزيادة أجور العاملين في القطاع العام قبل الانتخابات النيابية في عام 2018. كما فشلت الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، مما أدى إلى تجميد المساعدات الخارجية بقيمة مليارات الدولارات التي

(1)- لينا ديب حجازي، الأزمة الاقتصادية في لبنان بعد العام 2019، مجلة أوراق ثقافية، العدد 21، 2022 بيروت، منشور على الموقع الإلكتروني للمجلة: www.awraqthaqafya.com:

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

تعهد بها المانحون الدوليون. هذا الوضع كان كفيلاً بتشديد الأزمة الاقتصادية والمالية.

أما الشرارة الأخيرة التي أدت إلى الانهيار كانت في تشرين الأول 2019، حينما أعلنت الحكومة عن خطة لفرض ضريبة على مكالمات تطبيق واتساب عبر الهواتف الخليوية. وبالنظر إلى عدد كبير من المغتربين اللبنانيين والتدهور الاقتصادي في البلاد، كان فرض هذه الضريبة على وسيلة التواصل التي يعتمد عليها الكثيرون في البلاد كارثياً. نتيجة لذلك، اندلعت موجة من الاحتجاجات والإضرابات، وتم قطع الطرقات، وتوقفت معظم الإدارات والمؤسسات العامة، مما أثر بشكل كبير على الحياة اليومية والاقتصاد اللبناني.[1]

انعكس الانخفاض الكبير في إيرادات الموازنة على تنفيذ تخفيضات هائلة وغير منتظمة في الإنفاق العام، مما أدى إلى تراجع الثقة في النظام المالي اللبناني. ونتيجة لهذا الوضع، شهد البلد ارتفاعًا حادًا في مستويات الفقر والبطالة والهجرة، مما أدى إلى اضطراب غير مسبوق في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصحة والتعليم العام. كما انهارت برامج الدعم الاجتماعي وتراجعت الاستثمارات العامة، وتدهورت خدمات الإدارات العامة بشكل كبير[2]. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك لم تعد قادرة على توفير الائتمان للاقتصاد، وأصبحت الودائع المصرفية غير متاحة غالبًا للعملاء والمودعين[3]، بسبب الشلل الذي أصاب البنوك اللبنانية التي تعتبر محورية للاقتصاد اللبناني القائم على الخدمات.

في عام 2022، شهد لبنان اتساعاً كبيراً في العجز المالي، حيث تجاوز 25% من إجمالي الناتج المحلي، وكانت الأسباب وراء ذلك ارتفاع أسعار النفط والغذاء، وتسارع وتيرة الاستيراد من قبل التجار قبل عملية تصحيح متوقعة للأسعار للأغراض الضريبية. بالإضافة إلى

(1)- موقع الجزيرة الإخباري، أزمة لبنان المالية... ما مدى سوء الأزمة الاقتصادية وكيف آلت الأمور الى ما وصلت إليه؟، منشور كانون الأول 2022، على موقع الجزيرة: www.aljazeera.net.

(2)- موقع الجزيرة الإخباري، أزمة لبنان المالية، المرجع أعلاه.

(3)- صندوق النقد الدولي، لبنان: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة، 23 أذار 2023 منشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: www.imf.org.

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ذلك، ضعف المركز الخارجي للائتمان وقرارات السياسة النقدية أدت إلى تراجع الاحتياطيات الأجنبية بشكل سريع، حيث انخفضت إلى 10 مليارات دولار أمريكي في كانون الأول 2022، بعد أن كانت قد بلغت 36 مليار دولار أمريكي قبل الأزمة. في فترة ما بعد الحرب الأهلية[1]، كان لبنان يتمتع بوفرة في النقد الأجنبي، حيث دعمت الحكومات موازناتها بإيرادات السياحة والمساعدات الخارجية وحصيلة إيرادات القطاع المالي، إلى جانب سخاء دول الخليج العربية التي كانت تمول الدولة بدعم احتياطيات البنك المركزي[2].

نتيجة تراكم هذه الأسباب، يقف لبنان اليوم عند مفترق طرق خطير، حيث يتوجب بدء إجراء إصلاحات سريعة لتفادي الانزلاق إلى أزمة لا نهاية لها. من المتوقع أن تظل مستويات البطالة والفقر مرتفعة، وهذا يهدد بتقويض الثقة في المؤسسات الوطنية، كما أن النزيف المستمر لاحتياطيات العملة الأجنبية لدى مصرف لبنان سيزداد. وتأجيل الإصلاحات سيؤدي إلى استمرار القيود التي تكبح الاقتصاد، مما سيؤثر بشكل كبير على الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط. ومن المتوقع أن يستمر هبوط سعر الصرف والتضخم المتزايد، مما يزيد من مخاطر دولرة السوق ويقلص مجال تحصيل الضرائب ويفرض المزيد من القيود على الإنفاق من الموازنة العامة. وبدون معالجة الفجوة الكبيرة في القطاع المصرفي والتصدي لها بشكل مصداقي، لن تتمكن البنوك من تقديم الائتمان الكافي لدعم الاقتصاد، مما سيؤدي إلى خسائر فادحة لصغار المودعين، وستظل الودائع المتوسطة إلى الكبيرة محبوسة دون فائدة. ومن الجانب الآخر، من المتوقع أن تتسارع وتيرة الهجرة خارج البلاد، مما يؤدي إلى ضعف فرص النمو المستقبلية.

أصبح من الضروري على الحكومة التعاون مع الأجهزة الفاعلة، بما في ذلك مصرف لبنان

(1)- موقع الجزيرة الإخباري، أزمة لبنان المالية، المرجع أعلاه

(2)- في شباط 2022، أعلنت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد أند بورز، خفض تصنيف لبنان من سي سي سي CCC إلى سي سي CC مع نظرة مستقبلة سلبية، وقد بررت الوكالة قرارها بأن إعادة هيكلة دين الحكومة اللبنانية أو تخلفها عن سداده بات أمراً شبه مؤكد.

0009-0006-8488-5433

والمؤسسات الرقابية، لاتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لوقف الانهيار ومعالجة أسبابه. يجب دعم وتعزيز الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، وتمهيد الطريق لتحقيق تعاف قوي ومستدام. ومع ذلك، فإن أي إصلاح اقتصادي في لبنان يحتاج إلى دعم دولي بسبب العجز الكبير في الميزان التجاري اللبناني، والذي يشير إلى ضرورة توفير مبالغ كبيرة من الدولارات. هذا الدعم الدولي يمكن أن يكون في شكل مساعدات مالية مباشرة أو قروض بشروط ميسرة، ويمكن أن يأتي من مختلف الجهات الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الأخرى. لبنان بحاجة إلى دعم دولي كبير لتجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية وبناء قاعدة اقتصادية قوية ومستدامة للمستقبل.[1]

زيارة بعثة من صندوق النقد الدولي إلى بيروت في بداية عام 2023 كانت خطوة هامة لتحديد الإصلاحات الضرورية التي يجب اتخاذها لتحقيق الاستقرار والنمو في لبنان. أحد الجوانب الرئيسية التي تم التركيز عليها هو إطلاق موازنة عامة للدولة تأخذ بعين الاعتبار تنفيذ استراتيجية مالية متوسطة الأجل، وتنفيذها على مدى السنوات القادمة. من بين الإصلاحات المطلوبة كان توحيد سعر صرف السوق المالية للأغراض الجمركية والضريبية، وتحقيق التوازن بين ضرائب محددة ومعدل التضخم، وزيادة الإيرادات العامة من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز امتثال المكلفين الضريبي من خلال تحسين الإدارة الضريبية وتحديثها. فيما يتعلق بالنفقات، كانت جهود تعزيز الواردات السابقة ضرورية لدعم الزيادة التدريجية في الإنفاق، والذي يجب أن يركز على البنود الاجتماعية والإنمائية، مع توفير التمويل اللازم للإنفاق العام الضروري للبدء بإصلاح القطاع العام وتحسين الكفاءة فيه. هذه الإصلاحات تمثل خطوات أساسية نحو تعافي الاقتصاد اللبناني وتعزيز الاستقرار، ومن المهم أن يتم تنفيذها بشكل فعال وسريع لتحقيق التحسن المطلوب في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

تتضح أهمية الإصلاحات في وقف الهدر وتحسين الوضع المالي للبلاد، حيث من المتوقع أن

(1)- لينا ديب حجازي، الاقتصادية في لبنان بعد العام 2019، مرجع سابق.

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تساهم في تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، التي وصلت إلى مستويات مرتفعة تعادل 150٪. بفضل هذه الإصلاحات، ستتمكن الحكومة من وضع حد لخسائر المؤسسات المملوكة للدولة وتنفيذ إصلاحات في قطاع الطاقة، الذي كان يعاني من تحديات كبيرة.

علاوة على ذلك، ستساهم الإصلاحات في تحسين نظام التقاعد، مما سيعزز الاستدامة المالية للبلاد على المدى الطويل. ومن المهم أيضًا تنفيذ ضبط تدريجي لأوضاع المالية العامة، حيث سيكون لهذا دور كبير في عملية إعادة هيكلة الديون الضرورية، التي يجب أن تهدف إلى تقليل الدين العام إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها على المدى المتوسط.. [1]

تقترح الخطوات المذكورة من قبل صندوق النقد الدولي خطوات مهمة لإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز القدرة التشغيلية والشفافية والسلامة المالية فيها. إعداد قائمة شاملة بالمؤسسات المملوكة للدولة ونشر عمليات التدقيق المالي يسهم في فتح المجال لتحليل شامل للوضع المالي والإداري لهذه المؤسسات. وضع استراتيجية لتحديد الأهداف الرئيسية وكيفية الإشراف والإدارة يعزز من الفعالية والشفافية في عمل هذه المؤسسات.

معالجة المشكلات في قطاع الكهرباء يمثل تحديًا حيويًا، وتنفيذ خطط إصلاحه بشكل عاجل يمكن أن يساهم في تحسين الخدمات العامة وتعزيز الثقة في الحكومة. تعزيز أطر الحوكمة ومكافحة الفساد وغسل الأموال يسهم في بناء بيئة أكثر شفافية ونزاهة، مما يدعم التنمية المستدامة والثقة في النظام القضائي. وضع قانون للشراء العام وتعزيز الشفافية فيه يسهم في منع الفساد وتحسين الكفاءة في استخدام الأموال العامة وزيادة الثقة في إجراءات الحكومة.

تقترح الخطوات المذكورة من قبل صندوق النقد الدولي إعادة هيكلة النظام المالي في لبنان بشكل موثوق به لاستعادة قدرته على البقاء ودعم التعافي الاقتصادي. يشمل ذلك الاعتراف بالخسائر الضخمة التي يتعين على البنك المركزي والبنوك التجارية تحملها، مع الحرص على حماية صغار المودعين وتقليل اللجوء للقطاع العام نظراً لمدى مديونيته الحالي الذي

(1)- موقع الجزيرة الإخباري، أزمة لبنان المالية، مرجع سابق.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

لا يمكنه استمراره. ينبغي إعادة هيكلة البنوك التي تمتلك القدرة على البقاء وإعادة رسملتها ضمن خطة زمنية محددة وسحب البنوك التي لا تمتلك القدرة على البقاء من السوق. يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية تعديل قانون السرية المصرفية للسماح للجهات المعنية بالاطلاع على بيانات معاملات الأفراد وودائعهم المصرفية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للبنك المركزي وهيئات الرقابة المصرفية لتعزيز الحوكمة والمساءلة وإعادة بناء الثقة في المؤسسات المالية. ينبغي نشر عملية التدقيق لمصرف لبنان لزيادة درجة الشفافية وتعزيز الثقة في النظام المالي.

توحيد أسعار الصرف يمثل خطوة أساسية لإعادة بناء الثقة والمصداقية في الاقتصاد اللبناني وتحسين مركزه الخارجي، حيث يقلل من الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان ويسهل التحكم في سعر الصرف من خلال القوى السوقية. كما يساهم في إلغاء «التشوهات الضارة» في الاقتصاد مثل السوق السوداء واختلاف أسعار الصرف في مختلف القطاعات. توحيد الصرف يحمي أيضًا موارد النقد الأجنبي المحدودة ويسهل وصول الحلول العادلة للمودعين. وللمساعدة في تقليل التضخم بعد توحيد سعر الصرف، يجب استخدام السياسة النقدية الانكماشية بكافة الأدوات المتاحة، وضمان منع تمويل البنك المركزي للقطاع الحكومي. ينبغي أن يكون التدخل في سوق الصرف محدودًا للغاية ويتمحور فقط حول معالجة الاضطرابات في السوق، بدلًا من التركيز على تحديد وتثبيت سعر الصرف.[1]

(1)- صندوق النقد الدولي لبنان بيان خبراء الصندوق... مرجع سابق.

0009-0006-8488-5433

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفصل الثاني: معالجة مسألة اللجوء السوري

تعتبر قضية اللاجئين السوريين في لبنان أمرًا ذا حساسية بالغة، حيث يواجه البلد تحديات جسيمة في إدارة هذه الأزمة الإنسانية الضخمة. فشلت الدولة في تقديم الاهتمام الكافي لهذه القضية، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للبنان.

بدأت مشكلة اللاجئين السوريين في لبنان عام 2011 بسبب الأحداث المستمرة في سوريا، وتفاقمت بشكل كبير نتيجة لتساهل الدولة اللبنانية في استقبال اللاجئين بشكل غير منظم. في الأردن على سبيل المثال، تم تحديد مناطق محددة لتواجد اللاجئين، بينما في لبنان تساهلت السلطات في دخول اللاجئين دون رقابة فعالة، مما أدى إلى تزايد الأعداد بشكل كبير وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. توقف تسجيل اللاجئين السوريين في لبنان في عام 2015 أدى إلى ارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية، مما جعل إدارة الأزمة أكثر تعقيدًا. تتطلب هذه القضية جهودًا مشتركة من الحكومة اللبنانية والمنظمات الدولية للتعامل مع التحديات المتزايدة وتوفير الدعم اللازم للأفراد النازحين والمجتمعات المستضيفة في لبنان.

التباين في وجهات النظر بشأن قضية اللاجئين السوريين في لبنان ليس مستغربًا، فهي قضية معقدة تثير مشاعر وآراء متنوعة لدى الناس. يعكس هذا التباين الصعوبات الكبيرة التي يواجهها البلد في التعامل مع أزمة اللاجئين وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تزايدت حدة الخطابات المطالبة بحل قضية اللاجئين السوريين بصورة حاسمة خلال الأشهر الأولى من عام 2023، حيث دعا بعض المسؤولين السياسيين والمناطقيين إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتعامل مع هذه القضية، بينما دعا آخرون إلى معالجتها بشكل إنساني ومسؤول. تنوعت آراء الشارع اللبناني وفضاء وسائل التواصل الاجتماعي بين المطالبة بإنهاء وجود

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

اللاجئين السوريين بأي شكل من الأشكال، وبين الدعوة إلى التعاطف والتعاون معهم بصورة إنسانية. يظهر هذا التنوع في الآراء التحديات التي يواجهها القادة السياسيون والمجتمع المدني في إيجاد حلول شاملة ومستدامة لهذه القضية الحساسة.

تاريخ وجود السوريين في لبنان يعود إلى فترة طويلة ومرتبط بعدة عوامل، منها الوجود العسكري والسياسي السوري في لبنان بعد الحرب الأهلية والتفاهمات والاتفاقيات التي تمت بين البلدين. وفي السياق الاقتصادي، لعبت اليد العاملة السورية دورًا مهمًا في العمل في لبنان، وهذا التواجد كان بصورة غير منظمة وغير مصرح لها العمل بصورة رسمية. قبل الانسحاب السوري من لبنان عام 2005، كان هناك تغاضٍ عن هذا التواجد السوري، حيث كانت القوات السورية متواجدة في لبنان بدعوة من السلطات اللبنانية للمساعدة في استعادة الاستقرار بعد الحرب الأهلية وللتصدي للتهديدات الأمنية. من المهم النظر إلى هذه القضية من منظور تاريخي وسياسي لفهم جذورها وتأثيرها على العلاقات بين البلدين وعلى الوضع في لبنان نفسه[1].

تلك الحملات التي انطلقت ضد وجود اللاجئين السوريين في لبنان تعكس توترات وتحديات اجتماعية واقتصادية داخلية في لبنان، وتعكس أيضًا الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. يظهر أن هناك تصاعدًا في التوترات والتحفظات تجاه اللاجئين السوريين، خاصة مع استمرار الأزمة السورية وعدم حلولها بشكل نهائي.

من المهم أن نفهم أن وضع اللاجئين السوريين في لبنان يتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل لبنان، فضلاً عن التطورات في سوريا نفسها. تتطلب هذه القضية حلاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية والسياسية والاقتصادية، والتعاون الدولي لإيجاد حلول عادلة ومستدامة.

ما توصفه من مشاكل يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان يبرز صعوبة وتعقيد الوضع

(1)- تطرق البند «رابعاً» من وثيقة الوفاق الوطني الى هذه المسألة تحت عنوان «العلاقات اللبنانية السورية.

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الذي يواجهونه. فالإقامة تعتبر محورية في تأمين حياة كريمة وآمنة، وعدم وجود مراكز رسمية لإيواء اللاجئين يجعلهم عرضة لظروف معيشية قاسية ويضعهم في مواقف صعبة، مما يؤثر سلبًا على المجتمع اللبناني أيضًا[1].

أما مشكلة الحصول على التعليم، فتعد أمرًا حيويًا لضمان مستقبل أفضل للأطفال اللاجئين، وعلى الرغم من جهود الحكومة اللبنانية في تيسير الدخول للمدارس العامة، إلا أن تحديات النظام التعليمي في لبنان تجعل الوضع معقدًا أكثر، وقد يكون من الصعب على بعض الأطفال اللاجئين الاستمرار في التعليم بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهونها. إضافة إلى ذلك، يواجه اللاجئون السوريون في لبنان تحديات في الحصول على الرعاية الصحية الكافية والمناسبة، وهذا يعود جزئياً إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية وتكاليفها المرتفعة[2]، كما تشير الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها اللاجئون السوريون[3] في لبنان إلى الحاجة الماسة لتوفير دعم اجتماعي ونفسي لهم، وذلك من خلال توفير السكن اللائق والرعاية الصحية اللازمة، بالإضافة إلى برامج لمكافحة الزواج المبكر والبغاء والظواهر الاجتماعية الضارة الأخرى[4].

سياسات الحد من تدفق السوريين إلى لبنان وتقليص الأعداد الموجودة فيه تعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة اللبنانية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين. إن التوازن بين

(1)- زار عبد القادر، ما هي انعكاسات أزمة اللاجئين السوريين على لبنان؟»، صحيفة الحياة اللبنانية، 3 آب 2016، منشور على الموقع الإلكتروني للصحيفة: www.alhayat.com.

(2)- بدءاً من كانون الثاني 2015 أصبح يتعين على كل سوري فوق الـ 15 سنة دفع رسم سنوي قوامه 200 دولار أمريكي لدى مديرية الأمن العام، بالإضافة إلى نفقات أخرى تقدر ب 75 دولار كرسوم إفادة سكن ورسوم نقل وتصوير مستندات وطوابع كاتب عدل، وتعهد بعدم العمل بالنسبة للاجئين المسجلين لدى المفوضية، و»تعهد بالمسؤولية» من قبل كفيل لبناني بالنسبة لغير المسجلين لدى المفوضية نقلاً عن منظمة العفول الدولية، «مدفوعون إلى الحافة: اللاجئون السوريون يواجهون قيوداً متزايدة في لبنان»، منشورات منظمة العفو الدولية، الطبعة 1 ، 2015، ص15.

(3)- CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES (ORSAM), Report No 189, «THE SITUATION OF SYRIAN REFUGEES IN THE NEIGHBORING COUNTRIES: FINDINGS, CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS», April 2014, P. 37

(4)- Ibid., p. 38-39

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

ضمان الأمن الوطني والحفاظ على القدرة اللبنانية على استيعاب اللاجئين يشكل تحديًا كبيرًا.

على الرغم من أهمية حماية الأمن الوطني وضمان الاستقرار في لبنان، إلا أن هذه السياسات قد تؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية، وتعريض اللاجئين السوريين لمخاطر إضافية، بما في ذلك الاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. في هذا السياق، يتعين على الحكومة اللبنانية أن تعمل على تطوير سياسات توازن بين الضرورة الأمنية والالتزام بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وضمان حقوق اللاجئين واحترام كرامتهم. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للبنان لتمكينه من التعامل مع هذه الأزمة بطريقة شاملة ومستدامة.[1]

تلك الحوادث المؤسفة تسلط الضوء على التحديات الجسيمة التي تواجه اللاجئين السوريين في لبنان، بما في ذلك التعرض للتمييز والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ينبغي على السلطات اللبنانية أن تلتزم بالتزاماتها الدولية وتحمي حقوق اللاجئين وتعمل على توفير بيئة آمنة وكريمة لهم.

من الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية للعمل مع الحكومة اللبنانية لتوفير الدعم اللازم للمجتمعات المستضيفة وتقديم الحماية للأفراد الذين يواجهون التهديدات والاعتداءات. يجب أيضًا على المجتمع الدولي العمل على إيجاد حلول طويلة الأمد للأزمة السورية التي تسهم في عودة اللاجئين بشكل آمن وكريم إلى بلادهم عندما تتحسن الظروف[2].

إدارة التدفقات السورية إلى لبنان يجب أن تتم بشكل يحترم حقوق الإنسان ويضمن سلامة الأفراد. يجب على الحكومة اللبنانية أن تضع في اعتبارها المخاطر المحتملة التي يمكن أن يواجهها الأشخاص العائدين إلى سوريا، بما في ذلك خطر التعرض للاعتقال أو التعذيب أو الاضطهاد. من الضروري أن تلتزم الحكومة اللبنانية بمبادئ القانون الدولي وتحترم حق

(1)- مايا جانماير ولمى مراد تصنيف السوريين في لبنان على أنهم «مستضعفون»، نشرة الهجرة القسرية، العدد 57 19-29شباط

(2)- سوزانا قسوس، معاناة اللاجئين السوريين في لبنان في مواجهة الترحيل القسري، تقرير لمحطة BBC الإخبارية العربية 1 أيار 2023، منشور على الموقع الإلكتروني للقناة: www.bbc.com.

0009-0006-8488-5433

اللاجئين في الحماية من الاضطهاد والمعاملة غير الإنسانية. يجب عليها أيضًا أن تتعاون مع المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي لتوفير الدعم اللازم للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. من الضروري أن تكون سياسات العودة إلى سوريا شفافة ومبنية على التقييمات الدقيقة للمخاطر التي يمكن أن يواجهها الأفراد. يجب أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار الظروف الفردية لكل شخص وتكون عادلة ومنصفة[1].

تصاعد التوتر وزيادة حملات التحريض ضد اللاجئين السوريين في لبنان يعكس تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويضعف من مناخ الاستقبال والتعاون الإنساني. من المهم أن تتخذ السلطات اللبنانية خطوات فعالة للحد من هذه الحملات ولمنع أي أعمال عنف أو اشتباكات. يجب أن تلتزم الحكومة اللبنانية بمبادئ حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية اللاجئين السوريين ومنع ترحيلهم قسرًا إلى سوريا. يجب أن يتم التعامل مع قضية اللاجئين بشكل إنساني وبمراعاة الظروف الصعبة التي يواجهونها. ينبغي للمجتمع الدولي أيضًا أن يواصل دعم لبنان في مواجهة التحديات الإنسانية والاقتصادية التي يواجهها، وأن يعمل على تقديم الدعم اللازم للمنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة للأشخاص الذين يحتاجون إليها[2].

من الناحية القانونية، لا يجوز للحكومة اللبنانية ترحيل النازحين السوريين إلى سوريا إذا كانوا يخشون الاضطهاد هناك. ينص القانون الدولي على حماية اللاجئين من الاضطهاد والتمييز، ويسمح بترحيلهم فقط إذا كانوا يواجهون خطرًا في مكان تواجدهم. لذلك، يجب على الحكومة اللبنانية الالتزام بمبدأ عدم الترحيل القسري إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه اللاجئون للاضطهاد أو المعاملة القاسية. تلك الحكومة ينبغي أن توفر للاجئين السوريين الحماية والمساعدة والسكن الآمن والإمدادات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم[3]. لذلك، إذا

(1)- المرجع نفسه.
(2)- سوزانا قسوس، المرجع أعلاه.
(3)- المادة 33 من الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة في 28 تموز 1951 والتي دخلت

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

كان هناك خطر على سلامة النازحين السوريين في سوريا، فلا يجوز للحكومة اللبنانية ترحيلهم إلى هناك، ويجب أن تحترم الحكومة اللبنانية التزاماتها الدولية وحقوق اللاجئين وتوفر لهم حماية ومساعدة وسكناً أمناً وإمدادات الغذاء والماء والرعاية الصحة والتعليم.

في حال تبيّن أن اللاجئين السوريين في لبنان لن يتعرضوا للاضطهاد في سوريا، ويبدو أن بقاءهم في لبنان يهدف فقط للاستفادة من المساعدات، يمكن للحكومة اللبنانية اتخاذ إجراءات لإدارة هذا الملف بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمحلية لتوفير الدعم اللازم لعودتهم إلى سوريا إذا كانوا قادرين على ذلك. كما يحق للحكومة اللبنانية تطبيق سياسات وإجراءات للتخفيف من الضغط على الموارد اللبنانية الحالية، مثل فرص العمل والاستهلاك وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء، ومنع نزف العملات الصعبة من السوق اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع سياسات تحفيزية لتشجيع النازحين على العودة إلى بلدهم أو التوجه إلى دول أخرى يمكنها استيعابهم بشكل أفضل.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النظام السياسي اللبناني لا يمكن أن يستمر على حاله إذا كان الهدف تحقيق الاستقرار في الممارسة السياسية. يتطلب ذلك سلسلة من الإصلاحات اللازمة، بما في ذلك التعديلات الدستورية التي تحافظ على حقوق وحريات الشعب اللبناني. يجب أن يتم هذا الإصلاح من قبل هيئات ذات اختصاص مع إيلاء أهمية استثنائية لتعزيز بيئة حقوق الإنسان في المجتمع اللبناني، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين.

وينبغي في هذا السياق تعزيز وتكريس حماية دستورية للحقوق والحريات الأساسية في الإصلاح الدستوري، حيث أن الحقوق والحريات غير المعترف بها على الصعيد الدستوري لا يمكن اعتبارها حقوقاً أساسية. ومن بين هذه الحقوق، تأتي في المقدمة الحقوق المدنية

حيز النفاذ في 22 نيسان 1954، وتعرف اختصاراً باتفاقية اللاجئين لعام 1951، وعاد وأكد على نفس المبادئ البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الصادر في 31 كانون الثاني 1967.

0009-0006-8488-5433

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

والسياسية، التي تمثل اعترافاً بالفرد في مواجهة السلطة الحاكمة. بالنسبة إلى حرية المعتقد، ينبغي أن لا يتم المساس بها بعد إلغاء الطائفية السياسية، حيث تُعتبر هذه الحرية واحدة من أبرز الحقوق المدنية والسياسية التي تميز المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف. إلغاء الطائفية السياسية لا يعني إلغاء الدين والإيمان به من قبل أفراد الشعب، بل يؤكد على التنوع والتعددية الدينية كقيمة أساسية ينبغي حمايتها واحترامها.

من الجوانب التي ينبغي أخذها في الاعتبار في إطار الإصلاح الدستوري في لبنان هي تحقيق إصلاح في العمل الحزبي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية، وتوفير ضمانات لحرية التعبير بجميع أشكالها، بما في ذلك التظاهر والطباعة، مع الاهتمام بصون كرامة المعتقلين سياسياً أو بسبب آرائهم، والعمل على إصلاح السجون وتحسين الأوضاع داخلها. كما يعد حق اكتساب الجنسية لأبناء اللبنانيات المتزوجات من أجانب نقطة مهمة في تعزيز المساواة في المجتمع اللبناني.

فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يجب على أي جهد إصلاحي للنظام اللبناني أن يولي اهتمامًا خاصًا للواقع المعيشي الصعب والأزمات المتتالية التي يواجهها الناس، وتحديدًا فيما يتعلق بالغذاء والكساء والتعليم والصحة والنقل. وينبغي أن تتضمن هذه الجهود حلولًا عادلة لقضية الإسكان التي تعد مشكلة أساسية في المجتمع اللبناني، بالإضافة إلى التركيز على الإصلاح التعليمي كوسيلة لتحقيق التقدم وتحقيق المساواة بدلاً من استخدام النظام التعليمي كوسيلة لتعزيز الانقسامات الطائفية.

توفير الضمانات لحماية الحقوق والحريات أمر أساسي لضمان فعالية تلك الحقوق، ومن بين هذه الضمانات الدولية لحماية الحقوق والحريات، والتي تشمل الانتقال من مجرد اعتراف بتلك الحقوق إلى تطبيقها الفعلي، وتمكين المواطنين من الوصول إلى الهيئات المختصة بحماية حقوقهم دون عوائق.

0009-0006-8488-5433

مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

وتعتبر الضمانات الدستورية للحقوق والحريات أساسية، حيث يحظى الدستور بأولوية في التراتبية القانونية، وتلعب الهيئات القضائية الدستورية دوراً مهماً في حماية تلك الحقوق ومراقبة دستورية التشريعات. ويعزز مبدأ الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات في الدولة الديمقراطية ضمانة للحقوق والحريات، ويترابط حفظ حقوق الإنسان والديمقراطية معاً، إذ لا يمكن حماية تلك الحقوق بشكل كامل في ظل نظام حاكم استبدادي.

ويمكن للقضاء الدستوري أيضاً أن يسهم في ضمان الحقوق والحريات الأساسية، عبر منع الأكثرية من انتهاك الدستور في التشريع، وقراراته تتمتع بقوة القانون، وتكون ملزمة لجميع السلطات العامة، مما يزيد في ضمان تطبيق وحماية تلك الحقوق بشكل فعّال.

إلى جانب الإصلاحات السياسية، هناك إصلاحات إدارية يجب النظر فيها بعناية، والتي تمثل جزءًا أساسيًا من وثيقة الوفاق الوطني. من بين هذه الإصلاحات الإدارية الضرورية هو اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية، حيث يتم نقل صلاحيات صنع القرار والاختصاصات الإدارية من الدولة المركزية إلى الهيئات المحلية. هذا الإجراء يقرب عملية صنع القرار من المواطنين ويعزز مشاركتهم في العملية الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تعزيز النزاهة في الوظائف العامة، وضمان اعتماد معايير علمية تستند إلى الاستحقاق والجدارة في التوظيف. يجب أن يكون التعيين في الوظائف العامة مبنيًا على الكفاءة والخبرة، دون تحيز أو محاباة، وذلك لتحقيق العدالة والشفافية في الإدارة.

ومع انعقاد اتفاق الطائف في عام 1989 والتعديلات الدستورية التي أتت بها ما لازم التخلي عن الطائفية السياسية وتعديل قاعدة التمثيل النيابي، يجب متابعة تنفيذ تلك الإصلاحات بشكل كامل وفعّال. يجب أن يكون التعيين في الوظائف العامة مبنيًا على الكفاءة والخبرة، دون تحيز أو محاباة، وذلك لتحقيق العدالة والشفافية في الإدارة. وفيما يتعلق برئاسة الجمهورية والحكومة، يجب تحديد شروط الترشح والنصاب اللازم لانعقاد الجلسات بشكل واضح، وتوضيح الغالبية النيابية المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية. كما يجب تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية لتعزيز دوره في التوازن بين سلطات الدولة وضمان حكم ديمقراطي فعّال.

0009-0006-8488-5433

ISSN 3006-7294
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة:

تم التطرق في النقاش إلى الوضع الراهن في لبنان وضرورة الإصلاحات السياسية والإدارية. تم التأكيد على أهمية حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك الحريات السياسية والمدنية وحقوق الإنسان. تم تسليط الضوء على أهمية تعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة وتحسين آليات الحوكمة. كما تمت مناقشة ضرورة إصلاح النظام القضائي لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والتأكيد على أهمية إصلاح القوانين والتشريعات لضمان حقوق المواطنين وتوفير البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي. في النهاية، تم التأكيد على أن الإصلاحات اللازمة يجب أن تشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها تتطلب تعاونا وتضافر جهود جميع أطراف المجتمع.

يتضح أن الإصلاحات السياسية والإدارية لها أهمية بالغة في تعزيز الاستقرار والتنمية في لبنان. يجب حماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية وضمان الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تحسين النظام القضائي وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي. من خلال التعاون والتضافر بين السلطات وتحقيق التوافق السياسي، يمكن تحقيق الإصلاحات اللازمة لتعزيز الاستقرار والتقدم في لبنان.

0009-0006-8488-5433

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 8، المجلد 3، السنة 1 | آب (أغسطس) 2024 | صفر 1445
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي Attribution 4.0 International

الفهرس

ملخص

مقدمة

1. أهمية الموضوع

2. الإشكالية

3. الفرضيات.

الفصل الأول: إصلاح النظام الاقتصادي والمالي

الفصل الثاني: معالجة مسألة اللجوء السوري

الخاتمة

الفهرس

0009-0006-8488-5433